

## تحقيق

رضوان عقيل

الكتلة تستعد للانتخابات والعيون على الرئاسة الأولى  
إنقسام على القانون الساري وإجماع على رفض التمديد

فيما ينشغل الجميع في تأليف الحكومة، تتجه الانظار الى الانتخابات النيابية في ربيع 2022، حيث تبقى العيون مشدودة على حجز المقاعد في البرلمان وارتباطها باستحقاق رئاسة الجمهورية في العام نفسه. تجرى الحسابات وترسم التحالفات بموجب القانون الساري، مع محاولة أكثر من كتلة استبداله والإبقاء على النسبية

تنقسم الاحزاب والكتل النيابية حيال قانون الانتخاب الحالي، فيما يتمسك به تكتلا لبنان القوي والجمهورية القوية على الرغم من الصراع السياسي الدائر بينهما. تعمل كتلة التنمية والتحرير على تسويق

نواب مستقلين وجهات حزبية لم تعرف طريقها بعد الى ساحة النجمة. لكن اذا كانت كل القوى منقسمة حيال القانون، الا انها تجمع على رفض التمديد للمجلس، علما ان المجلس الجديد سينتخب رئيس الجمهورية المقبل.

يضيء على هذا الملف الذي يشغل اللبنانيين في الداخل والخارج عضوا كتلة التنمية والتحرير النائب محمد خواجه والجمهورية القوية النائب جورج عقيص.



قانون قديم أم قانون جديد؟ انتخاب أم تمديد؟

خواجه: القانون الساري  
يكرس الحالة الطائفية

■ يبدو ان القانون الساري هو الباقي وستجرى الانتخابات النيابية المقبلة على اساسه؟

□ الإبقاء على هذا القانون امر سلبي للغاية لانه كرس الحالة الطائفية والمذهبية التي تسود في البلد. اساسا يقوم نظامنا السياسي عليها. لذلك وصلنا الى ما خلصنا اليه. اعلنا مرارا انه في ظل النظام الطائفي لا يمكن تطوير الحياة السياسية ومحاربة الفساد في البلاد، كذلك لا يمكن ان تصنع مواطنة وهذا هو الامر الاساس. عند كل مفترق او حدث كبير يعود اللبنانيون الى عمق الاصطفافات الطائفية والمذهبية. بعد الانتخابات النيابية الاخيرة، اقدمت كتلة التنمية والتحرير على اعداد قانون انتخاب بغية نقل لبنان من مكان الى آخر. القانون قائم على النسبية والدائرة الوطنية الكبرى من اجل انتاج خطاب وطني وتطوير الحياة الحزبية، واطلاق احزاب وطنية عابرة للطوائف لتطوير نظامنا السياسي. لكن في اكثر من مناقشة لكتلتنا في اللجان النيابية المشتركة، وقفت كتل في وجه اقتراحنا وبدت كأنها مرتاحة الى القانون الساري.

■ ما هي الحواجز التي اعترضت طرحكم الانتخابي؟

□ ثمة حسابات انتخابية لأن هناك كتلا تعتبر ان القانون الحالي يمكن ان يجدد شبابها السياسي وتصل عبره الى عدد اكبر من النواب، او تحافظ على العدد الذي تمثله اليوم.

■ الاعتراض من تكتل لبنان القوي والجمهورية القوية؟

□ نعم، الاعتراض جاء في شكل اساسي من القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر



النائب محمد خواجه.

الماضية حصل شيء من التندر، فالحركة رشحت 17 مرشحا ونجح 18 (مصطفى الحسيني). اقول اكثر ان القانون الذي نقاتل من اجله من الممكن ان يخسرنا بين ثلاثة او اربعة نواب. وقد سئل الرئيس بري لماذا تسير في قانون يخسرك عددا من النواب، اجاب: "حتى لو خسرت المهم ان يربح الوطن". القانون الحالي القائم على النسبية ودوائر صغرى يؤكد لنا اننا نستطيع الحفاظ على مقاعدنا الـ 17 في الانتخابات المقبلة.

■ هل سلمتم بالاستمرار بالقانون الساري؟  
□ سنستمر في المحاولة، والنقاش في القانون الانتخابي لم يقفل وسنبقى على موقفنا، علما اننا قمنا بضم مجلس الشيوخ الى اقتراح القانون. نعتبر ان اقتراحنا ينسجم مع الطائف الذي ينص عليه الدستور في انتخاب مجلس نواب وطني. في مجلس الشيوخ كل مذهب ◀

من اجل حسابات انتخابية بحتة لا علاقة لها بامر آخر. كأن وظيفة قانون الانتخاب ان يوصل عددا من النواب الى البرلمان، في وقت يجب ان تكون وظيفته الاساسية تطوير الحياة السياسية وعدم الإبقاء على النظام القائم. من اجل ان لا يفهمنا احد في شكل خطأ، نقول ان القانون الحالي يناسب حركة امل وكتلة التنمية، لكنه ليس طموحنا. لو احتسب الرئيس نبيه بري هذا القانون بأنه يؤمن له مقاعده الـ 17 نقول انه افضل قانون بالنسبة لنا بالمعنى الانتخابي الضيق. في الدورة

اقتراحنا لقي تأييد  
الحزب الاشتراكي وحزب الله  
والمستقبل



النائب جورج عقيص.

صيغة افضل من هذا القانون، لذا نعتبره من افضل القوانين التي اعتمدت تاريخيا.

■ لم نلمس حماسة عند القوات للانتخابات الفرعية؟  
□ القصة ليست اننا غير متحمسين، نحن تعيننا اكثر الانتخابات العامة. لكن اذا ارادوا اجراء الانتخابات الفرعية، فليفضلوا.

■ هل تؤيدون انتخاب النواب الستة في الاغتراب؟

□ نفضل الإبقاء على الصيغة كما كانت، اي التي تمكن المغترب من ان يصوت لنواب دائرته ومنحه الصوت التفضيلي للمرشح الذي يفضله على الاخرين. لسنا مع حصر حق المغتربين بستة نواب ونحتاج الى دراسة عن اثر هذه الزيادة. لا يلبي هذا الامر صحة التمثيل اولاً، ومن الظلم حصر المغترب بنائب واحد ويجب معاملته مثل المقيم.

■ من اجل ذلك ترون ان هذا القانون هو الافضل للجميع؟

□ هذا القانون شكل نقطة التقاء عند الجميع. من المؤكد اننا لسنا من الذين يقدسون النصوص ونعتبر ان كلامنا ملزم، لكن الى اليوم لم نر صيغة افضل من القانون الحالي. ما يطرح لا يشكل تطويراً لهذا القانون بل عودة الى الوراء. لو كان مشروع الرئيس بري يبنى على القانون الحالي ويعمل على تطويره، لوافقنا عليه وفتحنا نقاشاً. لكن المطروح يردنا الى لبنان دائرة انتخابية واحدة، في وقت ان الدستور نفسه يقول ان الانتخاب هو على اساس المحافظات. لا توجد مسودة اقتراح تشكل في نظرنا تطويراً للصيغة الحالية. نصر على القول ان وضعنا الحالي في لبنان لا يسمح الدخول في قانون انتخاب جديد. من الافضل الذهاب الى انتخابات وفتح المجال امام الناس ليعبروا عن خياراتهم في هذا القانون، وسيتكفون عبره من التغيير.

■ لكن تيار المستقبل يعتبر ان هذا القانون يظلمه؟

□ المبدأ الذي اقله هو انه على كل فريق ان يبحث عن رضى القواعد الشعبية على الاداء الذي يقدمه. لا ادين تيار المستقبل ولا اي فريق، لكني اقول ان ثمة اطاراً صالحاً يعتمد النسبية وحسن التمثيل. على القوى السياسية ان تعين خطابها السياسي والاداء الذي تقدمه ما اذا كان يحاكي جمهورها وجمهاير اخرى، وتخوض الانتخابات وفقاً للعناوين والبرامج التي تملكها وتأتي بأفضل ما لديها من الوجوه. نحن نرى ان هذا القانون قادر على الحفاظ على اي جهة سياسية كان اداؤها السياسي متوازناً في الفترة الماضية، على ان يدخل دم جديد الى مجلس النواب في المرحلة المقبلة.

□ نحمله بخلفية وطنية كاملة وليس وفق حسابات انتخابية. اذا لم نطور نظامنا السياسي لا يمكن النهوض بالبلد.

■ اخذتم في الاعتبار نواب الاغتراب الستة؟

□ هذا الامر لا يقدم ولا يؤخر، وسيخضع للنقاش والتعديلات. ليس من الضروري ان نطبق حرفياً المشروع ويمكن تطبيقه وفق مرحلة انتقالية والإبقاء على القيد الطائفي في البداية. الرئيس بري سياسي دقيق جدا ويعرف الواقع اللبناني وعلاقة مكوناته، ويراعي الحساسيات الضيقة بدقة.

■ ثمة من يتخوف من تمديد للمجلس؟  
□ لسنا مع التمديد اصلاً. الدليل على ذلك اصرار الرئيس بري على اجراء الانتخابات الفرعية، ومن يصر عليها يؤكد اجراء الانتخابات المقبلة في موعدها.

حسابات هؤلاء خاطئة. عند الذهاب الى دوائر كبرى، لبنان دائرة واحدة او على مستوى المحافظات التاريخية، لا يستطيع اي طرف ان يكون مفرداً. كذلك لا يمكن ان تترشح حركة امل في كل لبنان لانها ستكون في حاجة للترشح مع حلفاء لها. لا احد يستطيع فرض ارادته على الاخرين، وسيتم بالتنسيق بين الحلفاء وضع اسماء المرشحين في اللائحة الكبيرة اذا كانت على مستوى لبنان او المحافظات الكبرى. خوف البعض من هذا الطرح ليس في مكانه وغير صحيح، اي بمعنى ان اغلبية يمكنها ان تنتخب نواب الاقلية. اقول ان اي نظام سياسي في العالم يجب ان يسيّر شؤون مجتمعه ويفكك العقد التي تواجه المواطنين.

■ تحملون مشروعكم هذا للاسبوع الاخير من هذه الدورة؟

■ ينتخب ممثليه الذين يعبرون عن هواجس طوائفهم ويعالج مشكلاتها، فيما يتفرغ مجلس النواب لمهمات التشريع.

■ من هي القوى التي تؤيد مشروعكم؟  
□ عبر الحزب التقدمي الاشتراكي عن انسجامه معنا وحزب الله ايضا، كما تلقينا اشارات ايجابية من كتلة المستقبل. المعارضة الاساسية جاءت من القوات والتيار الوطني الحر. الوضع في البلد والازمة الاقتصادية والانهيار العام لا تسمح بمناقشة مشروعنا، لكننا سنجدد هذا النقاش تحت قبة البرلمان.

■ تواجهون معارضة كبيرة تتمسك بالقانون الحالي؟

□ هذا الامر واضح. يعود السبب الى حسابات انتخابية بحثة وربما تكون

## عقيص: نتمسك بالقانون الحالي والمطروح هو عودة الى الوراء

■ لماذا تتمسك القوات بقانون الانتخاب الحالي؟

□ هناك اسباب في الشكل والمضمون. في الشكل، ان قانون الانتخاب هو من القوانين الاساسية التي يجب ان تخضع لتوافق سياسي وتعبّر عن مناخ توافقي يجب ان تعكسه في دولة مركبة مثل لبنان. في المضمون، القانون الحالي اخذ سنوات من الدراسة والنقاش، وتم التوصل الى هذه الصيغة التي وافقت عليها القوى السياسية بلا استثناء. لا يمكن ان نعمل على تعديل قانون الانتخاب في كل دورة انتخابية ونعود الى التفكير بلغة جديدة تنتج سلطة سياسية. لكل هذه الاسباب نصر على الإبقاء على هذا القانون.

■ ثمة من يقول انه يخدم حضوركم في البرلمان؟

□ المفروض ان يخدم حضور الجميع الذين وافقوا عليه، وهو يؤمن التمثيل الصحيح لكل القوى السياسية. اذا حصلنا على تأييد الناس الذين ايدوا حركتنا السياسية، نكون قد استفدنا من الاداء الذي تقدمه وليس من القانون. القانون هو اطار عام ويجب ان يعكس صفة تمثيلية عند الناخبين في وطن مركب طائفيًا. علينا ان نقول الامور كما هي، ان التمثيل ليس في العدد المحسوم في الدستور وهو ليس مئة من احد عند الحديث عن المناصفة، لانه ينص على ذلك وقد تم التوافق عليه. كلفنا هذا

التعديل حروبا وضحايا وشهداء. التمثيل الصحيح ليس في العدد بل في وجود كل نائب يعكس فعليا الشريحة التي يمثلها، فلا يأتي نواب باصوات شرائح اخرى. يجب تحقيق الصفة التمثيلية، وفي وقت من الاوقات طرح القانون الارثوذكسي لتلبية هذه الغاية. توصلنا الى صيغة افضل من الارثوذكسي واتفقنا عليها من العام 2017 الى اليوم. لا نرى في هذا الوضع اننا نملك ترف اعادة فتح هذا النقاش، ولم نر ان جهات ما كانت مغبونة. من يطرح تعديل هذا القانون هو الرئيس بري تحديداً، علماً ان حركة امل لم تغبن من خلال هذا القانون ولا تيار المستقبل او التيار الوطني الحر.